كان بالملجئ او بغير ينعقد عندنا كما في البيوع الفاسدة وما يحتمل
الفسخ ينفسخ وما لا فلا الاول وهو ما يحتمل الفسخ كبيعه وشرائه
واجارته وصلحه وابرائه مديونه وكفيله وهبته فانه اذا اكره
على واحد منها باحد نوعي الاكراه خير كما علم بعد زوال
الاكراه ان شاء امضاه وان شاء فسخ وكذا في وهو ما لا يحتمل الفسخ
كنكاحه وطلاقه واعتاقه اه زاد الملا علي في شرحه على النقاية
من القسم الثاني كتدبيره فلا يستباح وزاد في الجوهرة عليها
نقلا عن المحيط الرجعة وكعفو عن دم عمد ويمين وظهار
وايلاء ولعان فيه والاسلام اه قوله وشرطه قدرة المكره على
تحقيق ما هدد به سلطانا كان او لصا قال في البزازية نفس الامر
من السلطان بلا تهديد اكراه وقال ان كان المامور يعلم انه
لو لم يفعل ما امر به يفعل به ما قال كسلطان كان امن بالفعل
اكراها اه وفي المصباح اللص كسارق بكسر اللام وضمها لغة
حكاها الاصمعي اه وفي القاموس اللص كسارق وثلث انتهى
قوله وشرطه ايضا خوف المكره بفتح الراء وقوع ما هدد المكره
بكسر الراء ولو كان صبيا لم يحتلم وهو مسلط يجوز اكراهه ويطاع
في ذلك ولو كان رجل مجنون مختلط العقل وهو مسلط يجوز
اكراهه فاكره رجله بقتل او بتلف عضو على قتل رجل فقتله
فانه لا قود على القاتل ولا دية ولا يحرم الميراث ان كان وارثا
والدية على عاقلة الذي اكرهه في ثلاث سنين فيما علم في اختلاف
زمان ولا اختلاف في الحقيقة لان القدرة والمنعة لم تكن في

ذلك العصر الا للسلطان فاجاب على ما شاهد وبه يفتى اذ ليس فيه
اختلاف ينظر في حق الحجة كذا في التبيين قوله او ضرب شديد
ليس في هذا التقدير وانما ذلك على حسب ما يرى الحاكم كذا في الكافي
والحبس المديد الذي يحصل به الاغتمام التبيين قال الملا مسكين
قال في المبسوط والحد في الحبس الذي هو اكراه ما يجيء الاغتمام
التبيين او بالضرب الذي هو اكراه ما يحدث منه الالم الشديد وليس
فيه حد لا يزاد عليه ولا ينقص منه ولكن على قدر ما يرى الحاكم
اذا رفع اليه ذلك اه وقال في البزازية ولو قال لنجيمك لم يسعه
حتى يجد من الجوع ما يخاف منه التلف اه قوله خير بين ان
يمضي اي يقر البيع او الشراء او الاقرار او الاجارة كما في مسكين
او يفسخه ويرجع في جميع ذلك ولو كان المشتري هلكها وكما بيع
غيهلك فللكل واحد منهما الفسخ قبل القبض فان قبض المشتري
ثبت له الفسخ دون البائع كذا في البحر الرائق قوله وقوله بضرب
شديد اشارة الى انه اذا اكره بضرب سوط لم يكن مجبرا وكذلك
اذا اكره بحبس يوم او قيد يوم لانه لو بالى بمثله عادة ولا يعد
الرضا وهو شرط لثبوت الاكراه الا اذا كان صاحب منصب يعلم
انه يتضرر بذلك فيكون مكرها بمثله لان ضرره اشد من الضرب
الشديد فيفوت به الرضا وقد ما يكون من الحبس اكراها ما
يحيجه الاغتمام التبيين ومن الضرب ما يحدث منه الالم الشديد
وليس في ذلك حد لا يزاد عليه ولا ينقص منه لان نصب المقادير
بالرأي يمتنع بل يكون ذلك مفوضا الى رأي الامام لانه يختلف

٢ وفي زمانهما كان لا يفيد
متلخص قدرة على ذلك
لفساد الزمان فافهم اصح
ما شاهدناه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)